الأمم المتحدة

A/58/487

الجمعية العامة

Distr.: General
16 December 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٧ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد خوزيه ألبرتو **بريز غوتيريس** (غواتيمالا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٢، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين البند المعنون:

"الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية":

"(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

"(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية"

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - وقد نظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨ و ٢٦ و ٣٧ المعقودة في ١٤ و ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/56/SR.9 و 10 و 17 و 18 و 26 و 37). ويوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٢ إلى ٦ المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/58/SR.2-6).

٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في البند، الوثائق التالية:

181203 181203 03-65916 (A)

البند ٩٧

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الفصل ذو الصلة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/58/3)[١]

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/58/168)

مذكرة من الأمانة العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/C.2/58/11)

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي السابع والعشرين المعقود بمقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (A/58/413)

(ب) **التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية**

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[٢]

تقرير الأمين العام عن زيادة وعي الجمهور بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه لذلك التعاون (A/58/345)

تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/58/319)

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يحيل بها البيان الختامي الذي اعتمده رؤساء/منسقو فروع مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم الرابع والثلاثين، الذي عقد في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/204)

٤ - وفي الجلسة ٩، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيانات استهلالية في إطار البند الفرعي (أ) كل من مدير شعبة النهوض بالمرأة، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية

---

(١) A/58/3 (Part I) و A/58/3 (Part II) و Corr.1؛ وللاطلاع على النص النهائي انظر ”الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣“ (A/58/3).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/58/39).

والاجتماعية والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومدير شعبة دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومدير شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/C.2/58/SR.9).

٥ - وأدلى وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ببيان في إطار البند الفرعي (أ) في الجلسة ٩، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وبيان في إطار البند الفرعي (ب) في الجلسة ١٧، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/58/SR.9، و 17).

٦ - وفي الجلسة ١٧، أدلى ببيان استهلالي في إطار البند الفرعي (ب) كبير مستشاري السياسات بالوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/C.2/58/SR.17).

ثانيا - النظر في المقترحات

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

مشروع مقرر اقترحته نائبة الرئيس

٧ - في الجلسة ٣٧، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، قررت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، أن توصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/58/168) (انظر الفقرة ١٤).

(ب) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

النظر في مشروعي القرارين A/C.2/58/L.24 و A/C.2/58/L.71

٨ - في الجلسة ٢٦، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل المغرب، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية'' (A/C.2/58/L.24)، وفيما يلي نصه:

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشدد** على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

"**وإذ تدرك** أن البلدان النامية تتحمل مسؤولية أساسية عن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحقيقه، ليس كبديل للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل كعنصر مكمل له، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

"**وإذ تحيط علما** بالإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي السابع والعشرين، المعقود في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي أكد من جديد على تزايد أهمية ووجاهة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

"١ - **تؤيد** تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثالثة عشرة، والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة، وتقرر تغيير اسم اللجنة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

"٢ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعن زيادة وعي الجمهور بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه لذلك التعاون؛

"٣ - **تؤكد من جديد** ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان مستقل وكمركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقر بضرورة اعتبار أنشطتها جزءا لا يتجزأ من السياسة الإنمائية عموما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة، وبضرورة تناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مسألة شاملة لعدة قطاعات في منظومة الأمم المتحدة؛

"٤ - **تلاحظ مع الاهتمام** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له تأثير إيجابي على السياسات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية في الميدانين الاقتصادي

والاجتماعي في البلدان النامية، وتحث البلدان النامية وشركائها على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذه المجالات لأنها تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

"٥ - **تسلم** بالحاجة الملحة إلى المساعدة في تعزيز قدرات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على المشاركة في عمليتي العولمة والتحرير والاستفادة منهما، ولبلوغ هذه الغاية، ترحب بالمبادرات المتخذة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والعالمية من أجل إنشاء آليات للشراكة العامة - الخاصة، من قبيل منتدى التجارة العالمية الذي يهدف إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار؛

"٦ - **تكرر تأكيد** الحاجة الملحة للمساعدة في تعزيز مؤسسات ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب، ولا سيما على المستويين الإقليمي والأقاليمي، بغية الاستفادة بطريقة أكثر فعالية من هذه الكيانات من أجل تحسين تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشبكات فيما بينها، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتحليل السياسات والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام المشترك، وفي هذا السياق، تشجع هذه المؤسسات ومراكز الامتياز فضلا عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية على إقامة صلات أوثق وجسور فيما بينها، عن طريق أمور منها شبكة معلومات التنمية التابعة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرا لأنها مع اتساعها أصبحت في طريقها لأن تكون المنبر الرئيسي للمعارف ضمن مرافق موارد البرنامج؛

"٧ - **ترحب** بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفقا لما تقرر في مؤتمر قمة الجنوب المعقود في هافانا، وتدعو البلدان النامية وشركائها في التنمية والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى المشاركة بهمة في هذا المؤتمر من أجل كفالة النجاح للمؤتمر، وتتطلع لانعقاد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه علامة هامة على طريق جهود البلدان النامية، المدعومة من شركائها في التنمية، من أجل زيادة زخم التعاون الإنمائي وتكثيفه، وترحب في هذا السياق بالمبادرة الرامية إلى عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية

والقطاع الخاص بمناسبة انعقاد المؤتمر كمشاركة من هذه الجهات الإنمائية الهامة في المؤتمر؛

"٨ - **تهيب** بجميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تكثف جهودها من أجل استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب استخداما فعالا في تصميم وصياغة وتنفيذ برامجها العادية، وأن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومن بينها تلك الواردة في برنامج عمل هافانا المعتمد في مؤتمر قمة الجنوب الأول، ومتابعتها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعقد في مراكش فضلا عن التحضير لمؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي يعقد في عام ٢٠٠٥؛

"٩ - **تدرك** ضرورة تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في قرارها ٥٧/٢٦٣ بأن تدرج الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وتقرر بالطريقة ذاتها أن تدرج صندوق بيريس غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مؤتمر إعلان التبرعات ذاته، وتدعو جميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بجملة سبل منها هذين الصندوقين؛

"١٠ - **تقرر** أن تعلن يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر كيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو التاريخ الذي أقرت فيه الجمعية العامة خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن تعلن العقد الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يبدأ في عام ٢٠٠٥ وينتهي في عام ٢٠١٥، وفي هذا الصدد، تعين الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها الجهة المنسقة لهاتين المبادرتين وذلك في حدود مواردها البشرية والمالية القائمة؛

"١١ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا فرعيا معنونا "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية بتقديم تقرير شامل في تلك الدورة عن حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار''.

٩ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عرضت نائبة رئيس اللجنة، أولريكا كروننبرغ - موسبرغ (السويد) مشروع قرار بعنوان ''التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية'' (A/C.2/58/L.71)، قدمته على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.71.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، قامت نائبة الرئيس، بتصويب النص شفويا على النحو التالي:

تمت الاستعاضة عن الفقرة ١٢ من منطوق القرار التي كان نصها كالتالي:

''١٢ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا فرعيا معنونا ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية'' وتطلب إلى الأمين العام أن [يطلعها بشكل شامل] [يقدم إليها تقريرا شاملا] في تلك الدورة [على] [عن] حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب و [عن] تنفيذ هذا القرار''،

بما يلي:

''١٢ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا فرعيا معنونا ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية'' وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا في تلك الدورة عن حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار''.

١١ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/58/L.71 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٣).

١٢ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/58/L.71 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/58/L.24 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٣ – توصي اللجنة الثانية بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن البلدان النامية تتحمل مسؤولية أساسية عن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحقيقه، ليس كبديل للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل كعنصر مكمل له، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي السابع والعشرين، المعقود في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣[٣]، الذي أكد من جديد على تزايد أهمية ووجاهة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ – **تحيط علما** بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثالثة عشرة[٤]، وتؤيد المقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٥]، وتقرر تغيير اسم اللجنة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون تغيير ولايتها أو نطاق أنشطتها؛

٢ – **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٦] وعن زيادة وعي الجمهور بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه لذلك التعاون[٧]؛

---

(٣) A/58/413، المرفق.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39).

(٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٦) A/58/319.

(٧) A/58/345.

٣ - **تؤكد من جديد** ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حدود الموارد المتاحة لها ككيان مستقل وكمركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقر بضرورة اعتبار أنشطتها جزءا لا يتجزأ من السياسة الإنمائية عموما لمنظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتدعو في هذا السياق صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والكيانات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تكثيف جهودها من أجل تعميم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، عن طريق الاستعانة بالآليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٤ - **تلاحظ مع الاهتمام** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤثر إيجابيا على السياسات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية، وتحث البلدان النامية وشركائها على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذه المجالات لأنها تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٨]؛

٥ - **تسلم** بأن مبادرات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية تمثل شكلا هاما وقيما من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبأن التكامل الإقليمي يشكل خطوة باتجاه الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي؛

٦ - **تسلم** أيضا بالحاجة الملحة إلى المساعدة في تعزيز قدرات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على المشاركة في عمليتي العولمة والتحرير والاستفادة منهما، ولبلوغ هذه الغاية، ترحب بالمبادرات المتخذة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والعالمية من أجل إنشاء آليات للشراكة العامة - الخاصة، تهدف إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار، وتلاحظ في هذا السياق المبادرات التي اتخذها منتدى التجارة العالمية؛

٧ - **تكرر تأكيد** الحاجة الملحة للمساعدة في تعزيز مؤسسات ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب، ولا سيما على المستويين الإقليمي والأقاليمي، بغية الاستفادة بطريقة أكثر فعالية من هذه الكيانات من أجل تحسين تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشبكات فيما بينها، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتحليل السياسات والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام المشترك،

---

(٨) انظر القرار ٥٥/٢.

وفي هذا السياق، تشجع هذه المؤسسات ومراكز الامتياز فضلا عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية على إقامة صلات أوثق وجسور فيما بينها، عن طريق أمور منها شبكة معلومات التنمية التابعة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٨ - **تحيط علما مع الاهتمام** بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتدعو البلدان النامية إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر لكفالة نجاحه وتعزيز زخم وكثافة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجع الشركاء الإنمائيين لتلك البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة على القيام بالشيء نفسه؛

٩ - **تهيب** بجميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تكثف جهودها من أجل استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب استخداما فعالا في تصميم وصياغة وتنفيذ برامجها العادية، وأن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات الواردة في برنامج عمل هافانا المعتمد في مؤتمر قمة الجنوب الأول[٩]، ومتابعتها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعقد في مراكش، فضلا عن أعمال التحضير لمؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي يعقد في عام ٢٠٠٥؛

١٠ - **تدرك** ضرورة تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قررته في قرارها ٥٧/٢٦٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بأن تدرج الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ما دام قائما، مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وتقرر بالطريقة ذاتها أن تدرج صندوق بيريس غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مؤتمر إعلان التبرعات ذاته، وتدعو جميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بجملة سبل منها هذان الصندوقان، مع مراعاة ضرورة أن يواصل هذان الصندوقان استخدام تلك الموارد بطريقة فعالة؛

---

(٩) A/55/74، المرفق الثاني.

١١ - **تقرر** أن تعلن يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وهو التاريخ الذي أقرت فيه الجمعية العامة خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[١٠]، يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٢ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا فرعيا معنونا ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية'' وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا شاملا في تلك الدورة عن حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار.

١٤ - وتوصي اللجنة الثانية أيضا بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر التالي:

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن الجمعية العامة تحيط علما بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة[١١].

---

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(١١) A/58/168.